

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم القانون الجنائي

جريمة التهرب الضريبي في التشريع المصري والمقارن

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون من الباحث / عيد نصرالله سعد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / شريف سيد كامل - أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية

الحقوق جامعة القاهرة

لجنة الحكم علي الرسالة :

•الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال رئيساً

أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة الأسبق

•الأستاذ الدكتور / شريف سيد كامل مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية الحقوق جامعة القاهرة

• الأستاذ الدكتور / عادل عبدالعال خراشي عضواً

أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧ م

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون الجنائي

لعمري
المسترف
١٤٧ / ٢ / ١٨

جريمة التهرب الضريبي في التشريع المصري والمقارن

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

من الباحث / عيد نصر الله سعد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / شريف سيد كامل

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية الحقوق جامعة القاهرة

لجنة الحكم علي الرسالة :

• الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال رئيساً

أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة الأسبق

• الأستاذ الدكتور / شريف سيد كامل مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية الحقوق جامعة القاهرة

• الأستاذ الدكتور / عادل عبدالعال عضواً

أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا)

صدق الله العظيم "

سورة الكهف — آية ٣٠

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله وجعل مثواه الجنة .

إلى والدتي الحبيبة أطل الله في عمرها،

تقديرًا لعظيم عطائها واعترافًا بجليل فضلها .

إلى رفيقة الدرب والطريق زوجتي العزيزة رفيقة العمر والكفاح تكريمًا
وإنصافًا لها .

إلى أولادي أحمد وروان ومحمد .

إلى روح زميلي العزيز الأستاذ / عماد الخولي رحمه الله .

إلى العاملين بالحقل الضريبي والمهتمين به .

شكر وتقدير

أحمدك اللهم كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت به علي وأوليت، وصلى الله علي سيدنا محمد النبي الأمي الهادي البشير والسراج المنير .

أحمدك رب العالمين على أن وفقنتي ورزقتني الوقوف علي أعتاب مرحلة علمية جديدة .

إن الأدب يحتم علينا شكر من أسدى إلينا معروفاً أو صنيعاً عملاً بقول رسولنا الكريم " وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ " (سنن أبي داود باب عطية من سأل بالله ص ١٢٨ مجلد ٢ - الناشر المكتبة العصرية فيدا ص ي بيروت) حكم الألباني صحيح

وعن الترمذي رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " (مسند أحمد بن حنبل برقم ٧٥٠٤ - مجلد ١٢ ص ٤٧٢ المحقق شعيب الارنؤوط، وعادل مرشد وآخرون - إشراف د/عبدالله بن المحسن التركي - الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الاولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م)

ومما يسر لي السبيل إلى ذلكم المنهل الطيب فضل كرم الأستاذ الدكتور/شريف سيد كامل، فإن لمعاليه فضل عطاء لم يعرّه إقلال عند عطاء ولا إمهال عند رجاء ، فثم الشرف شرف الثناء على ذلك العطاء ، والتحية للعلامة صاحب النبل والفضل معالي المشرف المفضل.

لذا فإنني أتقدم بالشكر والتقدير وغظيم الامتنان لسيادته على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة بالرغم من مهامه الجسام ومشاغله العديدة فشملني بعلمه الغزير، وخلقه الرفيع، وفضله الوفير، فقد أرسى لدي المفاهيم العلمية والموضوعية، فلم يبخل علي بجهد أو عزم فكان عطاؤه البحثي انعكاساً لثراء علمه، وشرفني بقبوله الإشراف علي هذه الرسالة، فجزاه الله عني وعن كل من نهل من علمه وخبرته خير الجزاء، وبارك لنا في عمره ومتعته الله بالصحة والعافية .

وجزى الشكر والامتنان للعالمين الجليلين :

الأستاذ الدكتور/أحمد عوض بلال أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق سابقاً.

الأستاذ الدكتور/عادل عبدالعال خراشي أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر؛ لتفضلهما بالموافقة علي مناقشة هذه الرسالة فزادوها شرفاً مقتطعين من وقتهما ما يساند جهدي العلمي المتواضع من أفكار ورؤى، بارك الله فيهما وجزاهما الله عني وعن تلاميذهما خير الجزاء .

ولقطاع البحوث والاتفاقيات الدولية بمصلحة الضرائب المصرية مجزول الشكر والتقدير ؛ لما كان لذلك القطاع من عظيم الفضل ؛ إذ قام بإمدادنا بالوثائق والمحرمات التي كانت عوناً طيباً لإتجاز كثير مما بالبحث . وفي النهاية أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لي عوناً وساعدني في هذه الرسالة .

المقدمة

١- التعريف بالموضوع وأهميته :

تعد الضرائب أحد أهم أدوات السياسة المالية للدولة ؛ لكونها تعمل علي توفير الإيرادات اللازمة لتمويل الخطط التنموية والمستدامة ، كما أن الضرائب تمثل العمود الفقري للموازنة العامة ، بل تعد أهم مورد من الموارد المالية علي الإطلاق ، كما أن لها دوراً في توجيه الاقتصاد وجهة معينة ، كالاستثمار والصناعات والتجارة ، وكذلك منح الحوافز الضريبية للمستثمرين ، من خلال تقرير إعفاءات الضريبة وخفض معدلاتها ، ونستطيع من خلالها إقامة العدالة الاجتماعية بين الافراد.

والذي يؤثر علي هذا المورد الهام جريمة التهرب الضريبي ؛ باعتبار أنه يدور مع الضريبة وجودا وعدما .

كما أنه ظاهرة عالمية ، تختلف من دولة إلى أخرى ، طبقاً لمدى مستوى الثقافة الضريبية السائدة لدى الممولين .

ولم يتعرض المشرع الضريبي المصري لتعريف التهرب ، لكنه تناول الحالات التي تعد تهرباً من الضريبة ، وذلك في المادة ١٣٣ من قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته أو في القانون الملغى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ، ولم يتناول صوراً أخرى للتهرب كجريمة عدم الإخطار عن المزاولة التي اعتبرها القانون الملغى^(١) -سالف الذكر- وقد استحدث قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بعض الجرائم لم تكن موجودة من قبل، كعدم توقيع الإقرار من محاسب مقيد بجدول المحاسبين إذا تجاوز مليوني جنية، عدم توفير الممول للبيانات وصور الدفاتر والمستندات التي تطلبها المصلحة ، تقرير مسئولية الشريك في جريمة التهرب الضريبي بالتضامن مع الممول والالتزام باداء قيمة الضريبة التي تهرب منها والغرامات المقضي في شأنها ، عدم امساك الدفاتر والسجلات .

١- م ١٧٨ من قانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قانون الضرائب علي الدخل

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
	المقدمة
١	فصل تمهيدي ماهية التهرب الضريبي .
٣	المبحث الأول : التعريفات الفقهية والتشريعية للتهرب الضريبي.
٤	المطلب الأول : التعريفات الفقهية للتهرب الضريبي.
٨	المطلب الثاني : التعريفات التشريعية للتهرب الضريبي.
١٢	المطلب الثالث : انواع التهرب الضريبي والفرق بينه وبين النظم المشابهة له.
١٨	المبحث الثاني : أسباب التهرب الضريبي .
١٩	المطلب الأول : الأسباب الأخلاقية والثقافية.
٢٤	المطلب الثاني : الأسباب الاقتصادية.
٢٥	المطلب الثالث : الأسباب الاجتماعية والسياسية.
٢٧	المطلب الرابع : دور الإدارة الضريبية في حدوث التهرب من الضريبة.
٣٢	المطلب الخامس : العلاقة بين التنظيم التشريعي للضريبة والتهرب منها.
٤٠	المبحث الثالث : آثار التهرب .
٤٣	الباب الأول : الأركان العامة لجرائم التهرب الضريبي وصورها.
٤٥	الفصل الأول : مبدأ الشرعية في المجال الضريبي .
٤٦	المبحث الأول : مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات .
٤٨	المبحث الثاني : نتائج الشرعية في المجال الضريبي.
٥١	المبحث الثالث : نطاق تطبيق قانون العقوبات من حيث الزمان.
٥٦	الفصل الثاني: الركن المادي لجرائم التهرب الضريبي.
٥٧	المبحث الأول : عناصر الركن المادي في جريمة التهرب الضريبي.
٥٨	المطلب الأول : السلوك
٧٠	المطلب الثاني : النتيجة
٧٣	المطلب الثالث :علاقة السببية
٧٧	المبحث الثاني: صور جرائم التهرب الضريبي في قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥
٧٨	المطلب الأول: جرائم الامتناع
٧٩	الفرع الأول : الامتناع عن الإخطار بالمزاولة

٨٤	الفرع الثاني : الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي
٩١	الفرع الثالث : الامتناع عن تطبيق استقطاع وخضم وتحصيل وتوريد الضريبة
٩٣	الفرع الرابع: جريمة التخلف عن تقديم البيانات وصور الدفاتر والمستندات
٩٥	الفرع الخامس : جريمة عدم إمساك الدفاتر
٩٧	الفرع السادس : جريمة عدم تقديم الإقرار من محاسب
٩٩	المطلب الثاني:جريمة المحاسب القانوني
١٠١	الفرع الأول الركن المادي
١٠٤	الفرع الثاني : الركن المعنوي
١٠٦	المطلب الثالث: جريمة إدراج مبلغ الضريبة في الإقرار بأقل من قيمته.
١٠٩	المبحث الثالث : الشروع في جريمة التهرب الضريبي
١١٣	المبحث الرابع: المساهمة الجنائية في جرائم التهرب الضريبي
١١٤	المطلب الأول : المساهمة الأصلية في جريمة التهرب
١٢٠	المطلب الثاني : المساهمة التبعية في جريمة التهرب
١٢١	الفرع الأول : الشريك في جرائم التهرب الضريبي
١٢٣	الفرع الثاني : أركان الاشتراك في التهرب الضريبي
١٣٣	الفصل الثالث : الركن المعنوي في جريمة التهرب
١٣٥	المبحث الاول : الركن المعنوي في جرائم التهرب الضريبي وفقاً لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥
١٣٦	المطلب الأول : القصد الجنائي في جرائم التهرب الضريبي
١٤٤	المطلب الثاني : مدي تصور الخطأ غير العمدى
١٤٥	الفرع الأول : تعريف الخطأ غير العمدى
١٤٨	الفرع الثاني : صور الخطأ غير العمدى
١٥١	المبحث الثاني : مدي ضرورة الركن المعنوي لقيام جرائم التهرب
١٥٥	الفصل الرابع :مدي إمكانية مساءلة الأشخاص المعنوية في جريمة التهرب
١٥٦	المبحث الأول : الشخصية الاعتبارية في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
١٦١	المبحث الثاني : حدود المسؤولية للشخصية المعنوية في قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
١٦٤	خلاصة الباب الأول.

١٦٦	الباب الثاني : السياسة الوقائية وأحكام العقاب علي جرائم التهرب الضريبي .
١٦٧	الفصل الأول: الوسائل الوقائية ضد جرائم التهرب الضريبي .
١٦٨	المبحث الأول : دور الإدارة الضريبية إزاء جرائم التهرب الضريبي .
١٧٠	المطلب الأول : حصر الانشطة .
١٧٥	المطلب الثاني : دور الحاسب الآلي.
١٧٨	المطلب الثالث: نشر الثقافة الضريبية.
١٨٠	المطلب الرابع : دور أجهزة الدولة في نشر الثقافة الضريبية.
١٨٢	المطلب الخامس : التوسع في طريقة الحجز من المنبع .
١٨٣	المطلب السادس : مواجهة الفساد الضريبي .
١٨٩	المبحث الثاني : الوقاية في الشريعة الإسلامية.
١٩١	المطلب الأول : دور القرآن الكريم في مواجهة التهرب .
١٩٤	المطلب الثاني : السنه النبويه .
١٩٧	المطلب الثالث : حصر المكلفين.
١٩٨	المطلب الرابع : الحجز من المنبع.
١٩٩	الفصل الثاني : ماهية العقوبة وأحكامها في التشريعات الضريبية.
٢٠٠	المبحث الأول : العقوبة في جرائم التهرب للقانون الوضعي والتشريع الإسلامى.
٢٠١	المطلب الأول : أغراض العقوبة في القانون الضريبي.
٢٠٧	المطلب الثاني : العقوبة في التشريع الإسلامى.
٢١١	المبحث الثاني : أحكام العقاب علي صور التهرب الضريبي .
٢١٢	المطلب الأول : العقاب علي جرائم الأمتناع لصور التهرب الضريبي .
٢١٣	الفرع الأول : عقوبة جريمة عدم الإخطار.
٢١٥	الفرع الثاني : عقوبة عدم تقديم الإقرار.
٢١٧	الفرع الثالث : عقوبة عدم إصدار أو تسليم الفاتورة.
٢١٨	الفرع الرابع : عقاب من يتخلف عن تقديم بيانات وصور المستندات.
٢١٩	الفرع الخامس : العقاب على المبالغ غير المؤداه لكل من امتنع عن تطبيق واستقطاع وتحصيل وتوريد الضريبة .
٢٢٠	الفرع السادس : العقاب على جريمة عدم إمساك الدفاتر والسجلات.

٢٢١	الفرع السابع : عقوبة عدم إحطار المصلحة بقيمة السلع والمنتجات الصناعية.
٢٢٢	المطلب الثاني :عقوبة جريمة المحاسب القانوني .
٢٢٤	المبحث الثالث : أحكام العقاب علي جريمة التهرب الضريبي.
٢٢٥	المطلب الأول : العقوبات الأصلية.
٢٣٥	المطلب الثاني : عقوبات تبعية وتكميلية.
٢٣٧	المطلب الثالث : التدابير الاحترازية المقررة لجرائم التهرب الضريبي.
٢٤٥	المطلب الرابع : جزاءات غير جنائية.
٢٤٨	الفصل الثالث :العقوبات المقررة لجرائم التهرب من التكاليف فى التشريع الجنائي الإسلامي.
٢٤٩	المبحث الأول : عقوبات سالبه للحرية.
٢٥٢	المبحث الثاني : عقوبات مالية.
٢٥٥	الفصل الرابع :الأحكام الإجرائية علي جرائم التهرب الضريبي.
٢٥٦	المبحث الأول : قواعد تحريك الدعوى الجنائية .
٢٥٨	المطلب الأول : أعمال الإستدلال.
٢٦٦	المطلب الثاني : إجراءات التحقيق.
٢٧٠	المبحث الثاني :تعريف الطلب وشروطه.
٢٧٥	المبحث الثالث : الأسباب الخاصة لإلقضاء الدعوى الجنائية الضريبية.
٢٧٦	المطلب الأول :تقييم قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى مجال التهرب.
٢٧٧	الفرع الأول : تقييم قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى منع
٢٨٢	التهرب
	الفرع الثاني : تقييم قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى عدم منع
	التهرب.
٢٩٥	المطلب الثاني : التنازل عن الطلب .

٢٩٧	المطلب الثالث : الصلح الجنائي الضريبي.
٣٠٧	ملخص الباب الثاني.
٣١١	الخاتمة.
٣١٨	قائمة المراجع:
٣١٨	- المراجع الشرعية
٣١٩	- المراجع العامة
٣٢٤	- المراجع الخاصة
٣٢٨	- ابحاث ومؤتمرات
٣٢٨	- المجلات العلمية
٣٣٠	- الرسائل العلمية
٣٣٤	- الوثائق والكتب القانونية
٣٣٥	- المواقع الإلكترونية